



تقرير الدورة التكوينية المنظمة

لفائدة منتخبي جهة الداخلة وادي الذهب

2022/11/21

انطلقت يومه 21 نونبر 2022 بالداخلة فعاليات الدورة التكوينية الأولى تنفيذا لمقتضيات اتفاقية الشراكة والتعاون 2022-2025 الموقعة من طرف جهة الداخلة وادي الذهب وجامعة عبد المالك السعدي المؤشر عليها من طرف السيد وزير الداخلية لفائدة منتخبي ومنتخبات جهة الداخلة وادي الذهب ، وتدخل في إطار تفعيل اتفاقية الإطار الموقعة ما بين المؤسستين والتي تضمن مجموعة من المحاور المتعلقة بمجال الحكامة الترابية وتدبير الشأن العام المحلي،الهدف منها تمكين المنتخبين والمنتخبات من أدوات وآليات التسيير حتى يتم الارتقاء بالعمل الجماعي إلى أفضل مستوى، ويحقق الأهداف التنموية الملقاة على عاتق الجماعات الترابية خصوصا في ظل القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، التي مكنتها من اختصاصات وصلاحيات واسعة التي يمكن من خلالها تفعيل وتنزيل البرامج التنموية للجماعات الترابية.

وقد ترأس فعاليات انطلاق هذه الدورة التكوينية السيد لمباركي بنال النائب الثالث لرئيس مجلس جهة الداخلة وادي الذهب، والدكتور توفيق السعيد عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة والدكتور حميد أبو لاس نائب عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة المكلف بالبحث العلمي والتعاون والمسؤول عن برنامج التكوين، في بداية كلمته أشار السيد نائب رئيس الجهة إلى أهمية هذه الاتفاقية التي انطلقت منذ سنوات، واختيار جامعة عبد المالك السعدي، لم يأتي بالصدفة، بل جاء بناء على ما تمتاز به الجامعة من أطر وأساتذة ذوي الكفاءة العالية، وبالتالي فإن تنظيم هذه الدورات التكوينية ستكون لها انعكاسات جد إيجابية في ما يتعلق بتقوية قدرات المنتخبين والمنتخبات على مستوى معارفهم في مجال تدبير الشأن العام المحلي، وأضاف السيد نائب رئيس الجهة إلى أن هذه الدورة التكوينية يشارك فيها خبراء إسبان من خلال مداخلاتهم في الملتقى الثاني للدوار التنموية للجهة. ومن المؤكد أن المنتخبين والمنتخبات سيستفيدون من مداخلات الخبراء الإسبان .

بعد ذلك تناول الكلمة الدكتور توفيق السعيد عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة، وأشار إلى أهمية هذه الاتفاقية التي تجمع ما بين جامعة عبد المالك السعدي وجهة الداخلة وادي الذهب، كما اعتبر أن هذه الاتفاقية تنزيل للتصميم الإداري للتكوين الذي أعدته الجهة، وهذه الدورة هي الدورة الأولى بعد تجديد الاتفاقية، حيث حققت النسخة الأولى من هذه الاتفاقية نجاحا كبيرا من خلال تحقيق الأهداف التي تم تسطيرها، وهذه الدورة تم تخصيصها لشرح مقتضيات القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، خصوصا القانون التنظيمي للجماعات 14/113 المتعلق بالجماعات، وقد تضمنت العديد من المداخلات المهمة والأساسية، تتعلق بالمبادئ المؤطرة للجماعات والإشكاليات المرتبطة بتنظيمها وتسيير نظام منتخبها وشرح وتبسيط وكيفية ممارسة اختصاصات وصلاحيات الجماعة وبرنامج عمل الجماعة وتفعيل السياسات العمومية الترابية وتحديث إدارة الجماعات ونجاعة الأداء والتدبير المالي للجماعة وتمويل المشاريع .

ونوه السيد العميد بالتعاون القائم ما بين جامعة عبد المالك السعدي وجهة الداخلة وادي الذهب، كما أشاد السيد العميد بمشاركة الخبراء الإسبان في هذه الدورة وتمنى لها النجاح والاستمرارية.

✂ بعد الجلسة الافتتاحية انطلقت الورشة التكوينية بالدرس الأول الذي خصص للمبادئ المؤطرة للجماعة والإشكاليات المتعلقة بالجماعات والنظام الأساسي للمنتخب، حيث تطرق الأستاذ حميد أبو لاس أستاذ القانون الإداري والعلوم الإدارية نائب العميد المكلف بالبحث العلمي والتعاون، إلى تبني واستعمال ممارسات إدارية جديدة من قبيل اللجوء إلى تقنيات جديدة لتسيير الموارد البشرية تبعا لعملية إدماج الموظفين الجدد. وهكذا تصبح الجماعات ملزمة بتكييف ممارساتها مع القوانين المتتابة حول اللامركزية والمراسيم التطبيقية

✂ كما أن الجوانب الاقتصادية والمالية بدورها تعرض المصالح العمومية المحلية لمشاكل هيكلية متعلقة بالميزانية والتمويلات مما يلزم على الجماعات إبداع طرق لتقوية مواردها وحكمة تدبيرها.

✂ إن المكانة الدستورية التي أصبحت تتمتع بها الجماعات الترابية في ظل الدستور 2011، أعطت للتنظيم الترابي والجماعات الترابية بمستوياتها الثلاث تصورا جديدا، يتلاءم ومكانة كل مستوى منها ضمن الهندسة الترابية الجديدة، حيث أضحت أنظمتها ترسخ لمبدأ الحداثة في التدبير و النجاعة في التدخلات والجودة في الخدمات.

✂ و تطرق الأستاذ المحاضر إلى شرح مبدأ التدبير الحر ومبدأ التفريع، وقاعدة التصويت العلني، كما أشار الأستاذ المحاضر إلى تنظيم المجلس، وحالات التنافي ودورات المجلس، ثم كيفية اتخاذ مقررات المجلس، مسطرة توجيه الأسئلة الكتابية، تحرير المحاضر ومسك سجل المداولات وحفظه ثم المداولات وحفظه، ثم النظام الأساسي للمنتخبين،

ثم ختم الأستاذ المحاضر درسه:

■ أن مجموعة من المستجدات التي جاء بها القانون التنظيمي 14/113 يمكنها أن تساهم في تحقيق العديد من الأهداف وتمكين الجماعات من تنظيم قوي وآليات حديثة للتسيير واختصاصات ذاتية تجعل المنتخبين قادرين على بلورة إستراتيجية تخول لهم مكانة مهمة على المستوى الترابي.

بعد ذلك تطرق الدكتور توفيق السعيد عميد كلية الحقوق بطنجة، إلى اختصاصات المجلس التي قسمها المشرع إلى اختصاصات ذاتية واختصاصات مشتركة، واختصاصات منقولة، حيث أشار إلى أهمية هذه الاختصاصات، والتي تنيط بالجماعة داخل دائرتها الترابية مهام تقديم خدماتها للمواطنين والمواطنين في إطار الاختصاصات المستندة بموجب القانون التنظيمي 14/113 المتعلق بالجماعات، وذلك بتنظيمها وتنسيقها وتتبعها، وبين السيد العميد الاختصاصات الذاتية عن الاختصاصات الموكولة للجماعة في مجال معين، بما يمكنها من القيام بمهامها في حدود دائرتها الترابية.

وتطرق للاختصاصات المشتركة بين الدولة والجماعة، وبين أن نجاعة ممارستها تكون على أساس مشترك، و يمكن أن تتم ممارسة الاختصاصات المشتركة طبقاً لمبدأي التدرج والتمايز.

وقد قام الأستاذ المحاضر بشرح الاختصاصات المنقولة التي تنقل من الدولة إلى الجماعة بما يسمح بتوسيع الاختصاصات الذاتية بشكل تدريجي.

بعد ذلك تطرق الأستاذ رشيد الموسوي للتدبير المالي وتمويل المشاريع، وقد تناول الاستقلال المالي للجماعات الترابية وربط الموارد بنوعية وطبيعة الاختصاصات، تدبير الميزانيات المحلية، برمجة الميزانية والتصويت عليها، وبين الأستاذ المحاضر التأثير على الميزانية وتنفيذ الميزانية، وشرح بالتدقيق مصادر تمويل الجماعات، وذلك من خلال:

● التمويل عن طريق تحويلات الدولة، ومنها التمويل عن طريق القروض والاستدانة، و التمويلات البديلة: الشراكات بمختلف أنواعها.

بعد ذلك تطرق الأستاذ علي الحنودي نائب العميد المكلف بالبحث العلمي والتعاون بكلية الحقوق بتطوان لبرنامج عمل الجماعة، واعتبره وثيقة مرجعية لبرمجة المشاريع والأنشطة ذات العلاقة مع خدمات القرب للمواطنين والمواطنين. و أشار إلى كون إعداد البرنامج يقوم على جملة من الركائز القانونية، الدستور، القانون التنظيمي 14/113 المتعلق بالجماعات، مرسوم 2-16/301. و يعتمد إنجاز برنامج عمل على جملة من المبادئ، المشاركة، الإنصاف والمساواة، البنية المستدامة، و يقوم على مجموعة من المرتكزات: ضمان استدامة الموارد، المقاربة التشاركية، مقاربة النوع، الاندماج والالتقائية والتكامل، والتدبير بحسب الأهداف، الحكامة.

وأكد الأستاذ المحاضر أن برنامج عمل الجماعة يجب ان يتوفر على ضمان الاستدامة، وإعمال المقاربة التشاركية، مقارنة النوع، الاندماج والالتقائية والتكامل.

بعد ذلك تطرق الأستاذ المهدي السرسار رئيس شعبة القانون العام بكلية الحقوق بطنجة إلى التدخلات الاقتصادية على مستوى الجماعات الترابية وبين بشكل دقيق إمكانية نجاح مجموعة من البرامج بناء على مشاريع واضحة.